محضر الإجتماع الأول

الجمعية العمومية العادية

لغرفة تجارة وصناعة البحرين

بتاريخ 12 أبريل 2015م

غـــرفـــة تجـــارة وصنـــــاعة البـــحـــرين
BAHRAIN CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY

محضر الاجتماع الأول
للجمعية العمومية العادية لغرفة تجارة وصناعة البحرين
الخميس الموافق 12 أبريل 2015 ، قاعة المملكة - بيت التجار

عقدت غرفة تجارة وصناعة البحرين الاجتماع الأول لجمعيتها العمومية العادية السنوية في الدورة (28) ، والذي يعتبر النصاب فيه صحيحاً بحضور 200 عضو أو 10% من عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم السنوية للغرفة حتى تاريخ 5 أبريل 2015 أيهما أقل وفقاً للمادتين (14) و(24) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة ، وذلك في الساعة 10:00 من صباح يوم الأحد الموافق 12 أبريل 2015 في قاعة المملكة بالطابق الأول من " بيت التجار " .

وقد أفتتح السيد خالد عبدالرحمن المؤيد رئيس الغرفة الاجتماع بكلمة رحب فيها باسمه وباسم أعضاء مجلس الإدارة بالسادة أعضاء الغرفة الحضور موجهاً لهم الشكر على تجاوبهم وتفاعلهم بحضور هذا الاجتماع ، كما توجه بالشكر إلى مندوب وزارة الصناعة والتجارة وممثل مدقق الحسابات الخارجي ، منوهاً بأن هذا الاجتماع هو الأول للجمعية العمومية العادية وأن النصاب القانوني فيه يكون صحيحاً بحضور 200 عضو أو 10% من عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم السنوية للغرفة أيهما أقل ، ومعلناً بأن عدد الحضور للاجتماع قد بلغ (205 عضواً) من مجموع (5097 عضواً) مسدداً لاشتراكاته السنوية بالغرفة ، وبنسبة بلغت (5.5%) من إجمالي عدد الأعضاء المسددين لإشتراكاتهم السنوية بالغرفة .

ورفع رئيس الغرفة بإسمه وبإسم أعضاء الجمعية العمومية أسمى آيات الشكر والتقدير والإمتنان إلى القيادة الحكيمة ممثلة للقيادة الحكيمة ممثلة بحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه لجهودها الطيبة في حماية وتيرة نمو الاقتصاد الوطني ودهمه المستمر للقطاع الخاص بالمملكة ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر حفظه الله ورعاه لما يوليه سموه من دعم ومؤازرة للغرفة وتوجيهاته المستمرة بتقديم كافة سبل الدعم لأصحاب الأعمال ، ورعايته الكريمة لاحتفالية الغرفة بيوبيلها الماسي بعد مرور 75 عاماً في خدمة القطاع الخاص بمملكة البحرين ، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه على تواصله الدائم والمستمر مع الغرفة وحرصه على الارتقاء بدورها .

ثم تلا رئيس الغرفة بنود جدول أعمال الاجتماع ، وهي كالتالي :

) التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .
2) مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 .
3) مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014 .
4) تعيين مدقق الحسابات الخارجي .

ثم طلب رئيس الغرفة الإذن للبدء بمناقشة البند الأول من جدول أعمال هذا الاجتماع والخاص بالتصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .

وفيما يلي ملخصاً لوقائع الاجتماع وما دار من مناقشات ومداخلات بين السادة الأعضاء :

أولاً : **التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014** :

رئيس الغرفة : هل توجد أية ملاحظة على محضر الإجتماع ؟ .

الحضور : لا

رئيس الغرفة : هل أعتبر أن المحضر قد تم التصديق عليه ؟

الحضور : نعم

رئيس الغرفة : إذن تم التصديق على المحضر وننتقل إلى البند التالي .

القرار : التصديق على محضر اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 10 أبريل 2014 .

ثانياً : **مناقشة وإقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014** :

رئيس الغرفة : أن التقرير كبير وهو معروض عليكم ، فهل توجد أي ملاحظات أو أسئلة على هذا التقرير ؟ ، وأريد أن أستغل الفرصة لكي أشكركم جميعاً ، مؤازتكم ومساندتكم لنا خلال عام 2014 ، فالغرفة بدونكم لا تسوى شيئ ، وهذه هي السنة الأولى لنا في مجلس الإدارة وكل عام وأنتم بخير ، وقد بدأنا في مجلس الإدارة بتشكيل لجان كثيرة أكثر من السابق ، وقد سعينا بألا يتكرر أسم أي شخص أكثر من مرتين في هذه اللجان ، حتى يكون أكبر عدد من الأعضاء ممثلين في هذه اللجان ، وأنا أشكركم كثيراً على مساندتكم ودعمكم لنا في المجهود التي قمنا به مع بعض ، فجزاكم اللـه خير وليوفقنا اللـه في خدمة القطاع الخاص في المستقبل ، وكذلك أتوجه بالشكر إلى موظفي الغرفة والجهاز التنفيذي الذي لولا مساعدتهم لما حدث ما حققناه . فهل لديكم أي ملاحظة على التقرير قبل إقراره ؟

الحضور : لا

رئيس الغرفة : إذن تم إقرار التقرير السنوي .

القرار : إقرار التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن نشاط الغرفة لعام 2014 .

ثالثاً : **مناقشة وإقرار الوضع المالي وتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014** :

رئيس الغرفة : ننتقل إلى البند الثالث وهي التقرير المالي ... فليتفضل ممثل شركة جواد حبيب بي دي .

تلا السيد حبيب جواد حبيب ممثل شركة "بي دي أو" تقرير المدقق التالي :

تقرير مدقق الحسابات إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين .

تقرير حول البيانات المالية : لقد قمنا بفحص البيانات المالية المرفقة لغرفة تجارة وصناعة البحرين والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2014 ، وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر ، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء ، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول البيانات المالية ، متمثلة في ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة وإيضاحات أخرى .

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة عن البيانات المالية : إن إعداد البيانات المالية للغرفة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تكون من مسئولية مجلس إدارة الغرفة . وتتضمن هذه المسئولية الإحتفاظ بنظم للرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية سواءً الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسئولية مراقب الحسابات : تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بتنفيذها. لقد تمت أعمال فحصنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، وتتطلب هذه المعايير منا الالتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة ، وأن نقوم بتخطيط وإنجاز أعمال التدقيق للحصول على درجة مقبولة من القناعة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية . وتتطلب أعمال التدقيق القيام بإجراءات تدقيق معينة للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية ، وتعتمد إجراءات التدقيق المختارة على تقديراتنا المهنية بما في ذلك تقييمنا لمخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . وحين القيام بتقييم مثل تلك المخاطر يكون على عاتقنا الأخذ بعين الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المناسبة لتمكين الغرفة من إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة لأجل تصميم إجراءات التدقيق الملائمة في مثل تلك الظروف ، وليس بغرض إبداء الرأي المهني حول فاعلية نظم الرقابة الداخلية للغرفة . كما تتضمن أعمال التدقيق القيام بتقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي تجريها الإدارة ، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية . باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها توفر لنا أساساً مقبولاً لتمكيننا من إبداء رأينا .

الرأي : برأينا ، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ، من كافة النواحي المادية ، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2014 ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية . وشكراً

رئيس الغرفة : شكراً لممثل مدقق الحسابات الخارجي . هل يوجد لدى الأعضاء أية ملاحظات ؟

أحد أعضاء الغرفة : أشكر مدقق الحسابات الخارجي ، وسؤالي منصب على الفوائض المالية التي تبلغ حوالي 15 مليون دينار ، وسؤالي هو هل يوجد في الغرفة جهاز تنفيذي متخصص يدير هذا الإستثمار ؟ ، وسؤالي الثاني هو ما هي خطة مجلس الإدارة لإستثمار هذه الفوائض ؟

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : بالنسبة للإستثمارات فإن لدينا لجنة للإستثمار بالغرفة مشكلة من مجلس الإدارة لإستثمار أموال الغرفة ، وقد عقدت هذه اللجنة أربعة اجتماعات للتوصل إلى أنسب

الطرق لإستثمار هذه الأموال ، ولدى هذه اللجنة بعض المشاريع في طور الدراسة ومن بينها إستثمار مبنى الغرفة القديم ، وعلى ضوء هذه الدراسات سيتم اتخاذ القرار المناسب لإستثمار هذه الأموال ومن ثم عرضها على أعضاء الغرفة الكرام .

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي : لدي استفسار لمدقق الحسابات ، فقانون الغرفة قد نص على إلزامية العضوية ، إلا أن مدقق الحسابات الخارجي لم يدرج في تقريره رسوم العضوية التي من المتوقع تحصيلها عند تطبيق إلزامية العضوية في الغرفة تحت بند الديون المتوقع تحصيلها ، وهو ما أكدته المادة (6) من القانون بتحديد الفئات الخاضعة لعضوية الغرفة مع اعتبار إثبات عضوية الغرفة من المستندات اللازمة لتجديد السجل التجاري ، فمدقق الحسابات لم يبين في تقريره الإجراء المتخذ بالنسبة لهذه الرسوم أو يثبت على الأقل تحفظه على عدم اتخاذ إجراء حيالها ، وهو ما أكدته المادة (97) من اللائحة التنفيذية المتعلقة بموارد الغرفة المالية والتي تتكون من كافة المبالغ المالية المقررة بموجب القانون وغرامات التأخير عن سدادها . وسؤالي الثاني موجه للجهاز الإداري بالغرفة عن الإجراءات المتخذة لتطبيق نص المادة (12) من اللائحة التنفيذية للقانون بتعليق العضوية إذا لم يسدد العضو اشتراكه السنوي للغرفة لمدة سنتين متتاليتين . فقانون الغرفة ولائحته التنفيذية منذ نشرهما في الجريدة الرسمية أصبحا واجبي التنفيذ ، ولا يجوز توقيف القانون إلا بقانون ثاني .

رئيس الغرفة يأذن لمدير إدارة الشئون القانونية بالغرفة للرد .... السيد محمد العامر مدير إدارة الشئون القانونية : سأقوم بالإجابة بشكل مختصر ، فالمادة (6) من القانون قد أكدت على أن إثبات عضوية الغرفة من المستندات اللازمة لتجديد السجل التجاري ، ومجلس الإدارة في الدورتين (27) ، (28) لم يقصر في هذا الجانب وتم مخاطبة سعادة وزير الصناعة والتجارة لتفعيل هذه المادة عدة مرات ، كما تمت مناقشة هذا الموضوع في عدة اجتماعات للجنة الإقتصادية المشتركة بين الغرفة والوزارة ، ومندوب الوزارة سوف يذكر لك الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة حيال هذا الموضوع ، أما بالنسبة لنص المادة (12) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة فإن إدارة خدمات الأعضاء بالغرفة تقوم بإعداد كشوفات دورية بالأعضاء غير المسددين لإشتراكاتهم السنوية كل سنتين وإرسال خطابات مسجلة بعلم الوصول لهم لحثهم على السداد ، ومن ثم رفع الأمر إلى المكتب التنفيذي لإتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن حسب ما نصت عليه هذه المادة .

السيد علي مكي مندوب وزارة الصناعة والتجارة : أن الوزارة وبالتعاون مع هيئة الحكومة الإلكترونية ومجلس التنمية الإقتصادية قامت بتدشين المرحلة الأولى من الربط الإلكتروني للوزارات والجهات الحكومية ، وأن هذا المشروع سيستمر كفترة تجريبية حتى يتم الإنتهاء منه ، على أن يتم النظر في موضوع الربط الإلكتروني بين الوزارة والغرفة بعد الإنتهاء من هذه المرحلة .

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي : سيدي الرئيس أن سؤالي واضح ، وهو هل الوزارة اليوم لا تجدد السجل التجاري إلا بعد إبراز عضوية الغرفة ؟ ، فالربط الإلكتروني مرحلة لاحقة لا تتطلب بالضرورة وقف الإلزامية الذي من الممكن أن يتم يدوياً .

رئيس الغرفة : لقد وردنا خطاب من وزارة الصناعة والتجارة صباح اليوم حول إلزامية العضوية والربط الإلكتروني ولم نناقشها في مجلس الإدارة حتى الآن ، وفي الأيام القادمة سيتم تفعيل إلزامية العضوية بالتنسيق مع الوزارة .

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي : إذن فهذه الرسوم يجب اعتبارها إيرادات غير محصلة ويجب توضيح ذلك في التقارير المالية القادمة .

السيد علي مكي مندوب وزارة الصناعة والتجارة : أن هناك عدة طرق لتجديد السجل التجاري كالتجديد عبر الصفحة الإلكترونية أو تجديد السجل التجاري عبر البريد ، وعليه فإنه من الصعوبة على الوزارة التأكد من وجود عضوية الغرفة قبل تجديد السجل التجاري ، إلا في حالة وجود تنسيق آلي بين الوزارة والغرفة .

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : الأخ مازن إن قانون الغرفة ملزم ، ومجلس الإدارة الآن بصدد مناقشة هذا الموضوع مع سعادة الوزير لتطبيق إلزامية القانون والتنفيذ فوراً ، وسيتم حسم هذا الموضوع في أول اجتماع لمجلس الإدارة واتخاذ القرار المناسب إزاء الأعضاء المتأخرين عن السداد والغرامات المترتبة عليهم ، ولم يرد ذكر هذه الرسوم في التقرير المالي لأن الوزارة لم تفعل الإلزامية وبالتالي أصبح احتمالية التحصيل غير مؤكدة .

رئيس الغرفة : هل توجد أية ملاحظات أخرى .

عضو الغرفة السيد عبدالكريم الفليج : نيابة عن العضو نادر علاوي ، أود طرح سؤالين ، الأول أن هناك إشاعات في الشارع التجاري بأنه توجد خلافات بين الأمين المالي وبعض أعضاء مجلس الإدارة وأن الأمين المالي يرفض التوقيع على بعض الشيكات ... فهل هذا صحيح ؟

رئيس الغرفة : هذا غير صحيح .

عضو الغرفة السيد عبدالكريم الفليج : سؤالي الثاني أن للغرفة 22 لجنة دائمة وأن أعضاء اللجان يحصلون على معاشات من الغرفة بواقع 50 دينار عن الإجتماع الواحد ، فأين أعضاء هذه اللجان اليوم ؟

الحضور : نحن أعضاء اللجان وموجودين .

الأمين المالي السيد عيسى عبدالرحيم : يا أخ كريم أن ما يصرف لأعضاء اللجان الدائمة والمشتركة ليست معاشات وإنما هي بدل حضور اجتماعات اللجان ومقررة حسب قرار من وزير الصناعة والتجارة .

رئيس الغرفة : هل توجد أية ملاحظات أخرى .... إذن يتم التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي .

القرار : التصديق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2014

رابعاً : **تعيين مدقق الحسابات الخارجي** :

رئيس الغرفة : أن مجلس الإدارة قد أوصى في اجتماعه السابع المنعقد بتاريخ 10 مارس 2015 بتعيين شركة بي دي أو للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لمدة سنة واحدة فقط من بين العروض التي تلقتها الغرفة لعملية التدقيق الخارجي ، على أن ترفع هذه التوصية إلى الجمعية العمومية العادية لاتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن . فهل يوجد أي تحفظ لدى الأعضاء ؟

عضو الغرفة السيد مازن عباس الشهابي : نوافق على توصية مجلس الإدارة ، فالجمعية العمومية تخول مجلس الإدارة باتخاذ القرار المناسب في هذا الخصوص .

رئيس الغرفة : شكراً جزيلاً ، ونشكركم على الحضور ومساندتكم لنا طوال السنة الماضية ، ونأمل في مساندتكم في السنوات القادمة ، ونرجو من اللـه أن يوفقنا وإياكم وكل عام وأنتم بخير .

القرار : **الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتعيين شركة بي دي أو للتدقيق كمدقق حسابات خارجي للغرفة لعام 2015** .

وقد انتهى الإجتماع في حوالي الساعة 11.20 صباحاً .